

المنصوص عليها في الفقرات ٢٢ الى ٢٥ من القرار المذكور، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٨ من القرار نفسه؛ وفي الفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١)."

وفي الجلسة ٣١٠٨، المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت".

القرار ٧٧٣ (١٩٩٢)
المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ وبوجه خاص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، وقراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلق بلجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت^(٢٢٤) وإلى الرسائل المتبادلة عقب ذلك بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في ٦ و ١٣ أيار/مايو ١٩٩١^(٢٢٥)،

وقد نظرت في الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام والتي أحال بها التقرير الآخر للجنة،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة، من خلال عملية تخطيط الحدود، لا تقوم حالياً بإعادة توزيع الأراضي على العراق والكويت، بل بمجرد إنجاز العمل التقني الضروري للقيام، لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة والموقع عليه من الطرفين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣^(٢٢٦)، وإلى أن هذا العمل ينجز الآن في الظروف

"يشجب مجلس الأمن بقوة قتل أحد أفراد فرقة الحرس التابعة للأمم المتحدة في العراق في محافظة دهوك في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢. وهو يؤيد القرار الذي اتخذته الأمين العام بالأمر بإجراء تحقيق فوري شامل في هذه الجريمة النكراء. ويود أعضاء المجلس أن يعبروا عن تعازيهم المخلصة لأسرة العقيد السيد رافواما داكيا ولحكومة فيجي.

"ويود المجلس أن يسجل قلقه العميق إزاء تدهور الأحوال الأمنية، وهو ما يؤثر على سلامة موظفي الأمم المتحدة في العراق ورفاههم. ويطالب المجلس بالوقف الفوري للهجمات المرتكبة ضد فرقة الحرس التابعة للأمم المتحدة وضد غيرها من موظفي الأعمال الإنسانية الموزعين في العراق، وبأن تقدم السلطات أقصى ما يمكن من التعاون في التحقيق في هذه الجريمة وفي حماية موظفي الأمم المتحدة أيضاً".

وفي أعقاب المشاورات التي أجريت في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس^(٢٢٨):

"عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ عملاً بالفقرتين ٢١ و ٢٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ والفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١.

"وبعد الاستماع إلى جميع الآراء التي أبدت أثناء المشاورات، خلص رئيس المجلس إلى أنه لا يوجد اتفاق على وجود الظروف اللازمة التي تستدعي تعديل النظم المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢١ من ذلك القرار، وتلك

اتخذ في الجلسة ٣١٠٨ بأغلبية
١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع
عضو واحد عن التصويت
(أكوادور)

مقران

وفي أعقاب المشاورات التي أجريت
في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصدر رئيس المجلس
البيان التالي نيابة عن الأعضاء^(٢٤١):

"عقد أعضاء مجلس الأمن
مشاورات غير رسمية يوم ٢٤
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عملا بالفقرة ٢١ من
القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، المؤرخ ٣ نيسان/
أبريل ١٩٩١.

"عقد أعضاء المجلس مشاورات
غير رسمية يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢،
عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،
المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

"وبعد سماع جميع الآراء المعرب
عنها خلال المشاورات، خلص رئيس
المجلس الى انه لم يتوفر بعد اتفاق على
أن الظروف اللازمة أصبحت قائمة لاجراء
تعديل على النظام الذي تم إقراره في
الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، على
نحو ما أشير إليه في الفقرة ٢١ من ذلك
القرار".

وفي الجلسة ٣١١٧ المعقودة في
٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ناقش المجلس البند
المعنون "الحالة بين العراق والكويت".

القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)

المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا
بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتقرير الأمين العام بشأن
تنفيذ أحكام الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧
(١٩٩١).

١ - يرحب بالرسالة المؤرخة
١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الأمين العام وبالتقرير الآخر
للجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت الوارد
عليها:

٢ - يعرب عن تقديره لعمل اللجنة
بشأن تخطيط الحدود على الأرض ويرحب
بقراراتها في هذا الصدد:

٣ - يرحب أيضا بقرار اللجنة أن
تنظر في الجزء الشرقي من الحدود، الذي يشمل
الحدود البحرية، في دورتها المقبلة، ويحث اللجنة
على أن تخطط هذا الجزء من الحدود في أقرب
وقت مستطاع فتكمل بذلك عملها:

٤ - يؤكد على ضمانه لحرمة الحدود
الدولية المذكورة أعلاه، وقراره بأن يتخذ، حسب
الاقتضاء، جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك
الغاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وعلى النحو
المنصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار ٦٨٧
(١٩٩١):

٥ - يرحب كذلك باعتماد الأمين العام
أن يجري، في أقرب وقت ممكن عمليا، إعادة
تخطيط المنطقة المنزوعة السلاح، المشار إليها
في الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لكي تتوافق
مع الحدود الدولية التي خطتها اللجنة مع
ما يترتب على ذلك من إزالة مراكز الشرطة
العراقية:

٦ - يحث الدولتين المعنيتين على
التعاون الكامل مع اللجنة في إنجاز عملها:

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.